المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 24-08-2005 العـــدد : 11758
الصفحـات : 1 المسلسل : 1

د. عبدالرحمن بن أحمد الجعفري

الخطوة المباركة

المصـــــدر : اليوم
التـــاريخ : 24-08-2005 العـــدد : 11758
الصفحـات : 1 المسلسل : 1

الأمر الملكي الكريم رقم 227 وبتاريخ 1426/7/16هـ جاء ليعالج العديد من الامور الهامة في الاقتصاد الوطني بصورة عامة وتوجه بصورة خاصة لرفع المستوى المعيشي للمواطن واعطاء دفعة لعجلة التنمية في البلاد وعند التدقيق في الأثر الاقتصادي متوسط المدى الذي سيتركه هذا الامر، فإننا نجد أنه يذهب إلى حد بعيد لمعالجة توظيف الطاقات البشرية وإحداث وظائف جديدة في الاقتصاد الوطني، من خلال تخصيص موارد مالية أكبر لتشجيع الأعمال الصغيرة والمتوسطة بزيادة رأسمال بنك التسليف، وزيادة التمويل للمشاريع الصناعية الكبيرة بزيادة رأسمال صندوق التنمية الصناعية، ومساعدة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية من خلال ضمان وتمويل الصادرات ولم يغفل العمل على زيادة الثقة في الاقتصاد الوطني بتخصيص مبالغ لاطفاء الدين العام هذا الى جانب معالجة القصور في رواتب الخدمة المدنية.

إن زيادة الرواتب لجميع فئات العاملين في الدولة والمتقاعدين سوف يكون لها مردود إيجابي على قدرة هؤلاء الأفراد على تلبية احتياجاتهم التي لم يكن بالإمكان تلبيتها في الماضي نتيجة محدودية الدخل وهو أمر سوف يساعد في سد الحاجة وكذلك تنشيط قطاع الأعمال، لقد حدث انخفاض في مستوى المعيشة لهذه الشريحة من المواطنين نتيجة لزيادة أسعار السلع والخدمات طيلة الخمسة والعشرين عاما الماضية، والتي بقي سلم الرواتب فيها دون تغيير منذ عام 1401هـ بينما الأسعار كانت ترتفع، والأسباب التي أدت إلى ذلك معروفة فقد ظلت ميزانية الدولة تعاني من عجز طيلة السنوات الماضية باستثناء سنوات محدودة مما أدى الى تراكم الدين العام الذي أصبح يشكل عبئا على الخزينة العامة، غير أن الزيادة في أسعار النفط خلال السنتين الأخيرتين أعطت مجالا أرحب ليتنفس الاقتصاد الوطني حيث زادت الإيرادات بشكل جيد مما جعل اتخاذ قرار كهذا أمراً ممكن التنفيذ، ومع أن الزيادة في الرواتب تعتبر محدودة في رأي البعض إلا أنها سوف تضيف مبلغاً كبيرا للباب الأول في الميزانية العامة وهو ما يصعب تخفيضه في حالة انخفاض الواردات لا قدر الله.

هذا الأمر التاريخي الكريم تصدى كذلك لمشكلة الإسكان الشعبي، وهي مشكلة شغلت بال خادم الحرمين منذ أن كان ولياً للعهد. إن إيجاد السكن اللائق بالمواطن أمر في غاية الأهمية والمبالغ التي خصصت لهذا المشروع سوف يكون لها مردود إيجابي على مستوى المعيشة للمواطنين ذوي الحاجة كما وأن ضخ مثل هذه المبالغ سوف يساعد في تشغيل قطاع الإنشاءات وتحريك عجلة الإقتصاد.

زيادة رأس مال بنك التسليف والذي أضيفت له مهمة جديدة كما في نظامه الجديد وهي رعاية المنشآت الصغيرة والمتوسطة إضافة إلى مهامه السابقة في إقراض المحتاجين للزواج والترميم وتكوين المنشآت الحرفية الصغيرة وإقراض مالكي سيارات الأجرة، هذه المهمة الجديدة يؤمل منها أن تساعد الشباب الراغبين في بناء مؤسساتهم الخاصة بأن يقوم البنك بمساعدتهم في تكوين المؤسسات الصغيرة من خلال تقديم المشورة لهم واقراضهم، المطلوب هو أن يتفاعل شبابنا مع هذه الفرصة الذهبية وتغيير الفكر السائد من البحث عن الوظيفة، إلى القيام بانشاء مؤسسته الخاصة بمعونة بنك التسليف ومطلوب من البنك أن يجتهد في الإعلام عن خدماته، هناك الكثير من الناس الذين لا يعرفون عن الخدمات التي يقدمها.

زيادة رأس مال صندوق التنمية الصناعية جاءت في وقت مناسب حيث أن من أهم خياراتنا الاقتصادية زيادة مساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، ونلاحظ في الآونة الأخيرة زيادة في المشروعات الصناعية الكبرى خاصة في مجال البتروكيمياويات، والتي تتطلب رؤوس أموال كبيرة في نفس الوقت الذي بدأت تكلفة الإقراض تزداد مما يؤكد ضرورة دور الصندوق في عملية توفير التمويل للصناعة، زيادة رأس مال الصندوق سوف تتيح للصندوق أن يزيد من عدد القروض وأن يرفع من سقف إقراضه للمشاريع الجديدة، ويأتي برنامج تمويل وضمان الصادرات ليكون رافداً هاماً في مساعدة الصناعة الوطنية على المنافسة في الأسواق العالمية ومن ثم زيادة صادرات المملكة، هذا التوجه سوف يساهم في استقطاب رؤوس الأموال المهاجرة والأجنبية، إن في زيادة الاستثمار في المجال الصناعي والمجالات الإنتاجية الأخرى تكمن زيارة الثروة وتعظيم رأس المال الوطني وزيادة الفرص الوظيفية.

لقد جاء هذا الأمر الكريم ليرفع عن كاهل المواطن بعض الأعباء الحياتية وليفتح سبل الحياة الكريمة وليسهم في دعم التنمية بصفة عامة، جزى الله خادم الحرمين الشريفين خير الجزاء على هذه الخطوة المباركة بإذن الله. والله من وراء القصد.